

اقتصاد

ذهب تركي في أسواق القامشلي والسوق ينتظر ضوابط «المركزي»

علي محمود سليمان

بدمشق، حيث سجلت الليرة الذهبية السورية سعراً بـ ١٦٢ ألف ليرة سورية، والأونصة الذهبية السورية سعراً بـ ٧١ ألف ليرة سورية، مع تسجيل الأونصة العالمية سعراً بـ ١٣٣ دولاراً، حيث تم التسعير وفق سعر وسطي للدولار بـ ٥٠٨ ليرة سورية. وأضاف جزماتي عن وجود حالات تلاعب وغش في المصاغ الذهبية يتم التبليغ عنها والعمل للكشف عنها، حيث تم الكشف عن بيع لحلق زينة ديموغ بـ ٢١ وعند الكشف عنه تبين أنه من عيار ١٤، وذلك تستعمل الجمعية بالتعاون مع الجهات المختصة بتسيير دورية في كافة الأسواق للكشف عن المتلاعبين.

ولفت جزماتي إلى تحضير جمعيتي الصاغة بدمشق وحلب إلى توحيد تسعيرة الدمع لديهما للتمكن من تحصيل مبلغ ضريبية رسم الإنفاق الاستهلاكي التي تدفع لوزارة المالية، وذلك بعد تأثر عمل الجمعيتين وانخفاض المبيع، حيث يقترض على الجمعيتين دفع مبلغ ٥ مليون ليرة شهرياً لوزارة المالية كضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي.

وفي سياق آخر سجلت بورصة دمشق في تداولات أول أسبوع لشهر أيلول الحالي انخفاضاً في حجم وقيم التداول حيث وصلت قيمة التداولات إلى أكثر من ٤ ملايين ليرة سورية بحجم تداول ٢٤ ألف سهم موزعة على ٢٩ صفقة من خلال عقد ٤ جلسات تداول، حيث انخفض مؤشر السوق بشكل طفيف بنسبة بلغت ٠,٢٢٪.

كشفت قتيب الصاغة في دمشق غسان جزماتي عن دخول كميات من الذهب التركي إلى مدينة القامشلي، وفي تصريح خاص لـ «الوطن» أوضح جزماتي أن السبب في دخول الذهب التركي يعود لتغطية النقص الكبير الذي حصل لدى أصحاب محلات الصاغة في القامشلي، وذلك بسبب قرار مصرف سورية المركزي بمنع نقل الذهب إلى القامشلي ما أدى لتوقف ورشات دمشق عن تصنيع الذهب وشحنه إلى القامشلي، ونتيجة إقبال الناس على شراء الذهب لتحويل الأموال التي قبضوها كأمان لحاصلهم فكان إدخال الذهب التركي تهرباً لتعويض النقص.

وبين جزماتي أن الصاغة ما زالوا بانتظار الضوابط التي تحدث عن وضعها حاكم مصرف سورية المركزي لإلغاء العمل بقرار المنع بعد الاتفاق الأخير مع الحكومة على السماح بعودة نقل الذهب إلى القامشلي ولكن وفق ضوابط يضعها المصرف المركزي الذي لم يعلن عنها حتى الآن، وتحدث جزماتي عن خسائر لدى أصحاب الورشات والمحلات الذين وعدوا أنفسهم بتصنيع كميات كبيرة قبل عطلة العيد لتغطي الطلب على حجم وقيم التداول لفترة العيد.

وعن الأسعار أشار جزماتي إلى استقرار السعر عند ١٩٥٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب عيار ٢١، مضيفاً بأنه رغم الانخفاض عما كان عليه إلا أن الحركة ما تزال منخفضة ولم تبلغ أكثر من واحد كيلو غرام يومياً في أسواق الذهب

محمد راكان مصطفى

وافق وزير المالية مأمون حمدان على اقتراح المصارف العامة لإعداد دراسة تفصيلية تتضمن معالجة موضوع استئثار القروض على أن يتم أولويات القروض المناسبة للظروف الحالية. مع العلم بأن مجلس النقد والتسليف كان قد طالب المصارف العامة بترؤيده بالعقبات التي تواجه عملية إعادة الإقراض لديها.

وأمام هذه الإجراءات نشال عن مصرف مؤسسة ضمان مخاطر القروض والتي صدر أحكامها بموجب القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦، والتي أصبح من الأهمية في حال تم فتح القروض وجودها، وهي ما اعتبرها الدكتور رياض عبد الرؤوف المتخصص بالرقابة المالية في جامعة دمشق أحد الحلول التي يمكن أن تساهم في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ صدر القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ بهدف تمكين هذه المشروعات من الحصول على التمويل المطلوب.

مبيناً أن مفهوم ضمان القروض من الناحية المالية يشير إلى تعهد يقدمه أحد الأطراف (الضامن) إلى طرف آخر (المقرض) يضمن بموجبه الالتزام بسداد قرض طرف ثالث (المقرض) سداداً جزئياً أو كلياً إذا تخلف هذا الأخير عن الدفع، ووفقاً لهذا المفهوم فإن ضمان مخاطر القروض هو جوهره خدمة تأمين، إذ توقع البعض أن تخضع مؤسسة ضمان مخاطر القروض إلى إشراف هيئة الإشراف على التأمين لكن القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ أخضعها، حسب الفقرة ١ من المادة ١٨، لرقابة وإشراف مجلس النقد والتسليف.

ويلاحظ أيضاً أن القانون رقم ١٢ قد أزم جميع المؤسسات المالية القائمة والمؤسسات التي ترخص بعد فثاده بالمساهمة حكماً في رأس مال مؤسسة ضمان مخاطر القروض بحسب القيمة المقدرة من ٢٩ ما يثير تساؤلين مهمين الأول هل يجوز إلزام المؤسسات المالية (العامة والخاصة) بالمساهمة في رأس مال مؤسسة ما؟ والثاني إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا الإلزام مشجعاً للقطاع الخاص كي يبادر

حالياً وفي المستقبل إلى تأسيس مؤسسات مالية في سورية؟ وأكد عبد الرؤوف أنه يجب على جميع المؤسسات المالية أن تساهم في رأس مال مؤسسة ضمان مخاطر القروض بشكل إلزامي.

واستغرب عبد الرؤوف من ذهبت إليه الفقرة ب المادة ١٨ والتي أفادت بعدم خضوع مؤسسة ضمان مخاطر القروض لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، علماً أن المؤسسات المالية العامة تساهم حكماً في رأس مالها، وأنه وعلى الرغم من أن المادة ٩ من القانون أوجبت تدقيق القوائم المالية العائدة للمؤسسة من قبل مدققي الحسابات المعتمدين، الأمر الذي يعتبر جيداً من وجهة نظر رقابية إلا أن عدم السماح للجهاز المركزي للرقابة المالية أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتدقيق والرقابة على أعمال مؤسسة رأس مالها خمسة مليارات ليرة سورية بحسب المادة ٦ يجعلنا نتساءل عن مدى سيضمن كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة



التي ستوظفها المؤسسات المالية العامة في هذه المؤسسة، مع مخاوف من أن يكرس هذا القانون توجهاً في الاقتصاد نحو إخراج مؤسسات تستثمر فيها الأموال العامة من رقابة وتدقيق أجهزة الرقابة الحكومية.

مضيفاً إن ما ذهب إليه المشرع السوري في المادة ٣- الفقرة د من المرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٣ بشأن مخاطر القروض لرقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية) عندما حدد الجهات الخاضعة لرقابة المؤسسات والشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بما لا يقل عن ٢٥٪ كحد أدنى وبما لا يتعارض مع صكوك إحدائها، لم يكن عيباً وإنما كان بقصد حماية المال العام أيضاً تم توظيفه أو استثماره.

ويعتقد أن إعطاء أجهزة الرقابة الحكومية المزيد من المسؤوليات وتطوير آليات عملها ومنهجيات قيامها بتنفيذ مهامها بما يتوافق مع التطورات العلمية والعملية هو أفضل بكثير من تحديدها عن الرقابة على بعض المؤسسات كما هو الحال في القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦.

المصارف قد تعاود منح قروضها والاقتراح قيد الدراسة العاجلة

«المركزي» للمصارف: ممنوع تجزئة التسهيلات والتمويلات الممنوحة

الوطن

طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في القطر بإعلامه بالتسهيلات والتمويلات المصرفية الممنوحة (مخاً جديداً أو تجديدياً) سواء بالبرائت السورية أم بالعملة الأجنبية التي يتجاوز مبلغ كل منها للملح الواحد ومجموعته المترابطة نسبة ١٥٪ من صافي الأموال الخاصة عند المنح، على أن يتم التزويد بالبيانات المطلوبة بشكل ربعي.

كما طالب المركزي المصارف بعدم تجزئة مبلغ التسهيلات الائتمانية والتمويلات الممنوحة من المصارف للمتعاملين معها بهدف الالتفاف على متطلبات الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية المسموح منحها من المصرف للملح ومجموعته المترابطة. وتجنباً لتعرض المصرف للمخاطر الائتمانية والتمويلات الممنوحة من المصارف للمتعاملين معها بهدف الالتفاف على متطلبات الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية المسموح منحها من المصرف للملح ومجموعته المترابطة.

وتجنباً لتعرض المصرف للمخاطر الائتمانية والتمويلات الممنوحة من المصارف للمتعاملين معها بهدف الالتفاف على متطلبات الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية المسموح منحها من المصرف للملح ومجموعته المترابطة. وتجنباً لتعرض المصرف للمخاطر الائتمانية والتمويلات الممنوحة من المصارف للمتعاملين معها بهدف الالتفاف على متطلبات الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية المسموح منحها من المصرف للملح ومجموعته المترابطة.

التجار و«التموين» يتفان على آلية لتسعير المستوردات وتنظيم تكاليف المنتجات

الوطن

كشفت تقرير لفرقة تجارة دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن اتفاق غرف التجارة مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على استكمال إجراءات صدور القرار رقم ١٤٢ لعام ١٩٦٣ الناظم لتكاليف منتجات القطاع الخاص والقرار رقم ٢٩٣ لعام ١٩٦٤ الناظم لآلية تسعير مستوردات القطاع الخاص وإسناده إلى القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ وتم الاتفاق كذلك على مخاطبة مصرف سورية المركزي لموافاة مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأسعار صرف القطع الأجنبي المعتمدة لتمويل المستوردات المتعلقة بالقطاع الخاص في ظل التعليمات الجديدة التي صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأجنبي المعتمدة لتمويل المستوردات المتعلقة بالقطاع الخاص في ظل التعليمات الجديدة التي صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية زيت الزيتون للنوع الأول ١٧٠٠ ليرة للتر الواحد والنوع الثاني ١٥٠٠ ليرة للتر والزيت النباتي عباء الشمس ٦٨٠ ليرة للتر والسمن الحيواني غنم ٥ آلاف ليرة للكيلو والسمن النباتي المحلي ٩٠٠ ليرة والسردين ٢١٠ ليرات ورب البنودرة ٤٥٠ ليرة للكيلو والطحينة ١٢٠٠ ليرة والحلوة ١٣٠٠ ليرة والطنون قطع بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ليرة للعبة الواحدة. سجلت أسعار الخضار والفواكه حسب تجارة دمشق للبنودرة بين ١٢٥ إلى ١٥٠ ليرة والخيار بين ١٧٥ و٢٢٥ ليرة والبطاط بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ليرة والبصل بين ١٢٥ و١٥٠ ليرة والتفاح ٣٠٠ ليرة والبرنقال ابو صرة ١٥٠ ليرة والموز البلدي ١١٠٠ ليرة والبطيخ ٦٥ و٩٠ ليرة والكوسا ٢٥٠ ليرة وعلى صعيد البقول والحبوب سجل الحمص ٦٠٠ ليرة والعدس بين ٣٧٠ و٦٠٠ ليرة والفول ٤٠٠ ليرة والرز الأمريكي ٤٠٠ ليرة والصلن وايت ٥٥٠ ليرة والرز المصري والإيطالي والإسباني بين ٤٨٠ و٥٠٠ ليرة والسكر ٣٨٠ ليرة والبن ٢٥٠٠ ليرة والمعجونة ٤٠٠ ليرة والشعيرية ٤٠٠ ليرة والتمت ٥٠٠ ليرة.

كشفت تقرير لفرقة تجارة دمشق (حصلت «الوطن» على نسخة منه) عن اتفاق غرف التجارة مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على استكمال إجراءات صدور القرار رقم ١٤٢ لعام ١٩٦٣ الناظم لتكاليف منتجات القطاع الخاص والقرار رقم ٢٩٣ لعام ١٩٦٤ الناظم لآلية تسعير مستوردات القطاع الخاص وإسناده إلى القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥ وتم الاتفاق كذلك على مخاطبة مصرف سورية المركزي لموافاة مديرية الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأسعار صرف القطع الأجنبي المعتمدة لتمويل المستوردات المتعلقة بالقطاع الخاص في ظل التعليمات الجديدة التي صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الأجنبي المعتمدة لتمويل المستوردات المتعلقة بالقطاع الخاص في ظل التعليمات الجديدة التي صدرت عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية زيت الزيتون للنوع الأول ١٧٠٠ ليرة للتر الواحد والنوع الثاني ١٥٠٠ ليرة للتر والزيت النباتي عباء الشمس ٦٨٠ ليرة للتر والسمن الحيواني غنم ٥ آلاف ليرة للكيلو والسمن النباتي المحلي ٩٠٠ ليرة والسردين ٢١٠ ليرات ورب البنودرة ٤٥٠ ليرة للكيلو والطحينة ١٢٠٠ ليرة والحلوة ١٣٠٠ ليرة والطنون قطع بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ليرة للعبة الواحدة. سجلت أسعار الخضار والفواكه حسب تجارة دمشق للبنودرة بين ١٢٥ إلى ١٥٠ ليرة والخيار بين ١٧٥ و٢٢٥ ليرة والبطاط بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ليرة والبصل بين ١٢٥ و١٥٠ ليرة والتفاح ٣٠٠ ليرة والبرنقال ابو صرة ١٥٠ ليرة والموز البلدي ١١٠٠ ليرة والبطيخ ٦٥ و٩٠ ليرة والكوسا ٢٥٠ ليرة وعلى صعيد البقول والحبوب سجل الحمص ٦٠٠ ليرة والعدس بين ٣٧٠ و٦٠٠ ليرة والفول ٤٠٠ ليرة والرز الأمريكي ٤٠٠ ليرة والصلن وايت ٥٥٠ ليرة والرز المصري والإيطالي والإسباني بين ٤٨٠ و٥٠٠ ليرة والسكر ٣٨٠ ليرة والبن ٢٥٠٠ ليرة والمعجونة ٤٠٠ ليرة والشعيرية ٤٠٠ ليرة والتمت ٥٠٠ ليرة.

١٥٠٠ أضحية يومياً في دمشق وريفها.. درويش لـ«الوطن»:

تهريب الأغنام زاد الضعف وتجاوز ٢٠٠٠ رأس يومياً



عبد الهادي شباط

كشف أمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق محمد بسام درويش لـ «الوطن» أن حركة الطلب على الأضاحي نشطة بدمشق وريفها وسجل متوسط الطلب خلال الأيام الأخيرة قرابة ١٥٠٠ أضحية يومياً من الخراف وحده مشيراً إلى أن معظم أصحاب الطلب على الأضاحي هم من لديهم أبناء أو أقارب خارج البلد ولديهم الرغبة في شراء الأضحية حيث كان فارق أسعار الصرف لليرة أمام العملات الأجنبية عاماً مفضراً لأنه في الوقت الذي يرى معظم السوريين أن قيمة الأضحية مرتفعة ولا طاقة لهم بها يرى المغتربين أنها قياساً ببدولهم التي يتقاضونها بعملة مختلفة عادية بل رخيصة ويضاف إلى هؤلاء شريحة ميسوري الحال الذين قرروا أداء هذه السنة.

وحول الأسعار بين درويش أن سعر خروف الأضحية يتراوح بين ٧٥- ٨٥ ألف ليرة حيث يصل متوسط سعر الكيلو كغرام قرابة ١٥٠٠ ليرة مشيراً إلى أن هذا السعر غير ثابت ويرتفع مع زيادة الطلب على الأضاحي والذي عادة ما يكون في الأيام الأخيرة التي تسبق العيد حيث اعتبر أن متوسط وزن الخروف المطلوب للأضحية يقرب من ٥٠ كغ بينما أشار إلى أن سعر كيلو لحم الخروف خلال اليومين الأخيرين من ١٢٥٠ ليرة إلى ١٤٠٠ ليرة وكيло لحم الجمل من ألف ليرة

إلى ١٢٠٠ ليرة، وهو ما انعكس أيضاً على أسعار كيلو اللحم في السوق حيث تراوح كيلو لحم الخروف الهبرة والمقشور بين ٥٣٠٠- ٥٥٠٠ ليرة وغير المقشور بـ ٤ آلاف ليرة والمسوفة أي غير المنظف مع دهن البدن ٢٦٠٠ ليرة وهنا يذكر درويش أن اللاتفت بالموضوع هو تحرك وزيادة سعر الفروج مع الأضاحي حيث سجل سعر كيلو الفروج

ارتفاعات يومية تصل لـ ١٠٠ ليرة يومياً على مدار الأيام الأربعة الأخيرة. وبالانتقال مع أمين السر إلى حجم التهريب للمواشي وخاصة تركز العواس حيث يزداد الطلب عليها في عيد الأضحية تمثل في دول الخليج بين أن دول الخليج خافت ووجه التهريب الأولى لهذه الأغنام بسبب جودتها وقيمتها الغذائية العالية وأنه من الملاحظ

في السوق إزدياد وثيرة تهريب هذه الأغنام لرقابة الضعف عن الأيام العادية حيث يقدر تهريب نحو ٢ ألف رأس من تركز العواس يومياً خلال الأيام الأخيرة ومن شأن ذلك التأثير في حجم القطيع المعروض في السوق المحلية ومن ثم زيادة الأسعار والاطلاع على دور «التموين» في هذا الموضوع التفت الوطن معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخليلي الذي أوضح بعض المسائل الخاصة بالأضاحي مبيناً أنه لجهة جودة اللحوم فإن من شروط الأضحية أن تكون صحية وسليمة وخالية من الأمراض والإعاقات أو التشوهات وأمام ذلك لا داعي لإجراء الفحوص البيطرية لهذه الأضاحي وأنه من المعروف أن صاحب الأضحية يجهد لاختيار أفضل أنواع الأضاحي المعروضة ضمن الشروط المحددة للأضحية.

كما بين الخليلي أنه يتم السماح خلال أيام عيد الأضحي المبارك الأربعة بالذبح خارج المسالخ لتسهيل القيام بالتضحية ومراعاة لرغبة معظم أصحاب الأضاحي الذين عادة ما يفضلون الإشراف بأنفسهم على عمليات الذبح والقطيع والتوزيع وعن الأسعار أكد أن موسم الأضاحي قصير ويؤثر العرض والطلب بشكل كبير في طبيعة الأسعار علماً أن دوريات حماية المستهلك تتابع حركات البيع والشراء والأسعار وتعمل على ضبط حالات التجاوز والمخالفات.

الحكومة في حديث صريح عن قطاع الاسكان

الوطن

ضرورة التطوير الإداري والمهني في المؤسسات التابعة للوزارة وإيجاد الحلول المبتكرة من قبل المديرين المسؤولين كونهم قادة تطوير هذا القطاع في المرحلة القادمة، ونظراً لأهمية قطاع الإسكان والإعمار والبناء باستثماراته وعائداته الاقتصادية.

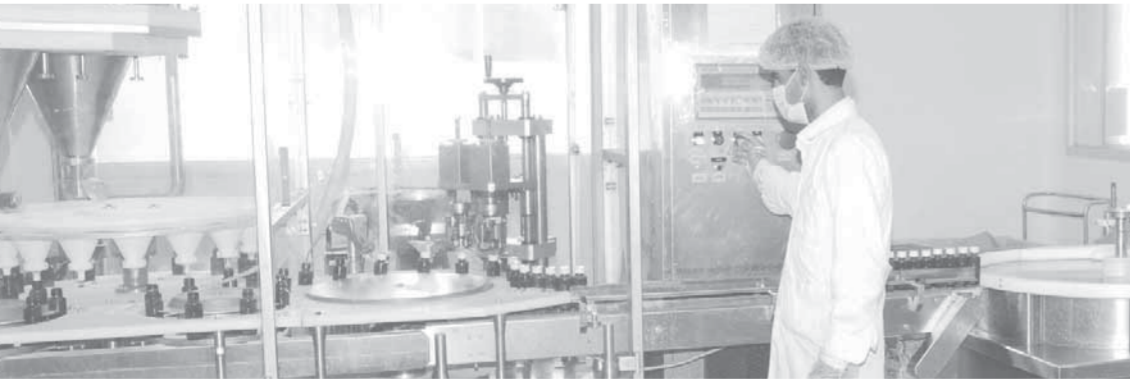
ووصفت طروحات الحضور الواقع الحالي لقطاع الإسكان بشفاقية، من خلال مناقشة السبلات والتدخلات الإدارية التي أصابت مفاصل هذا القطاع ومعالجة الفساد في العقود المنظمة، واعتماد الكوادر الكفوة والمتدربة والمؤهلة لمعالجة الواقع الماضي للمؤسسات والشركات وتأمين متطلباتها الحالية ورسم إستراتيجية مستقبلية لعملها ووضع رؤية حول كيفية استخدام مؤسسات وزارة الأشغال بالشكل الأمثل وإعادة هيكلة مؤسساتها وشركاتها الإدارية.

شارك في الاجتماع وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسين عرنوس ووزير التنمية الإدارية الدكتور حسان النوري ووزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف ووزير الكهرباء المهندس محمد خربوطي ووزير المالية الدكتور مأمون حمدان ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي المهندس عماد صابوني ومعاون وزير الأشغال العامة والإسكان والمدير العام للمؤسسات في الشركات الإنشائية.

الوطن

وضعت المؤسسة العامة للصناعات الكيمايائية رؤية تسعى من خلالها إلى إعادة تأهيل بعض الشركات وتغيير تكنولوجيتها بكافة الوسائل والسعي للحصول على شريك إستراتيجي يساهم في عملية التطوير والإنتاج سعياً إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين القيمة المضافة المحققة منه والأهم من ذلك رفع مستوى تنافسية القطاع الكيمايئي وتطوير البنية الهيكلية للصناعات السورية وفتح أسواق جديدة إضافة إلى تطوير البنية الإدارية التي تحكم آلية عمل هذا القطاع. وقد اعتصمت المؤسسة في رؤيتها على تطوير القطاع بالتركيز خلال المرحلة القادمة على الصناعات القائمة على المواد الأولية المتوفرة محلياً نظراً لتقييم عمليات استيراد المواد الأولية الداخلية في الصناعة وبسبب القويبات المفروضة على البلاد وبناء عليه سيكون توجه المؤسسة لدعم شركات الأسمدة والديابغة في دمشق وحلب والزجاج والأحذية مع التركيز على الصناعات التي تسهم في تلبية متطلبات السوق المحلي في ظل تقييد وارتفاع تكاليف تأمين السلع الجاهزة المستوردة، في شركات الأسمدة إضافة إلى تامينو التي تعد من المؤسسات التي تحقق الأمن الصحي وحاجة السوق المحلي من متطلبات الصحة العامة وفي هذا الإطار سيكون توجه المؤسسة لدعم الشركة الطبية العربية

مؤسسة صناعية حكومية تبحث عن شريك إستراتيجي لتطوير الإنتاج



إعداد دراسات لإقامة معملين جديدين الأول لإنتاج الأدوية البشرية في محافظة السويداء والثاني لإنتاج السبرومات في المنطقة الساحلية. وفيما يخص شركة الإطارات بحماة رأت المؤسسة بأن الحل الجزري هو إعادة تأهيل كامل الشركة وتغيير التكنولوجية والسعي للحصول على شريك إستراتيجي يساهم في التطوير والإنتاج.. ومن جهة أخرى ترى المؤسسة ضرورة إقامة معمل لإنتاج المواد الداخلية بصناعة الدهانات لتأمين مدخلات إنتاج هذه الصناعة، وبما يسهم في مرحلة إعادة الإعمار مع تطوير صناعة البلاستيك بإقامة مشروع لإنتاج أدوات ومستلزمات الري الحديث وإنتاج أنابيب بقياسات مختلفة، وبما يسهم في مرحلة إعادة الإعمار.

والغاز الطبيعي لإنتاج الأسمدة الأزوتية (كالتنرو - أمونيا يوريا) مما يعطيها ميزة تنافسية ومن المفيد في مجال مشاريع الأسمدة والتي هي إستراتيجية إضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل معمل سماء البوريا ومعمل سماء السوبرفوسفات للمحافظة على الجاهزية الفنية والإنتاجية لهدين المعملين إذ من دون إعادة التأهيل سيتوقف هذان المعملان بشكل كلي. كما أن هناك ضرورة للاهتمام بصناعة الأدوية وتشجيعها للدول بشركات وتحالفات إنتاج الأدوية النوعية الصنفية التي يتم استثمارها مثل صناعة الأدوية السرطانية والأنسولين وأدوية السكري ومساعدة المصانع في تسجيل منتجاتها في الدول العربية وغيرها والذي يتيح دخولها إليها بشكل ميسر، وتم في هذا الإطار

إضافة لذلك وجدت المؤسسة ضرورة التركيز على الصناعات التي تسهم في تقديم منتجات مرحلة إعادة الإعمار وإعادة البناء والتركيز على استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة ضمن معالم وخطوط إنتاج القطاع وإزالة نقاط الاختناق التي تعاني منها والعمل على تحسين وتطوير منتجاتها بما يحقق الانسجام بين طاقة كل قسم من الأقسام الأخرى الأمر الذي يتعكس إيجاباً في زيادة كمية الإنتاج، وهذا يتم من خلال خطة الاستبدال والتجديد.

والتوجه الآخر هو التركيز على صناعة الأسمدة الفوسفاتية بأنواعها وأسمدة البوريا والتي ستكون مطلوبة نتيجة الطلب على الغذاء محلياً وكونها تعتمد على مواد أولية متوفرة محلياً من الفوسفات الخام لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية